الأمم المتحدة

A/56/209

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير بيتر ليوبرخت، ممثله الخاص المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٩٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

* A/56/150.

** وفقا للفقرة ١٠ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٢٢، يُقدم هذا التقرير في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ لتضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

130901 270801 01-47137 (A)
0147137

تقرير ممثل الأمين العام الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٩٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وهو يستند إلى أحدث زيارتين قام بهما الممثل الخاص إلى كمبوديا، في شباط/فبراير و حزيران/يونيه، حيث اجتمع بمسؤولين حكوميين شتى وبممثلي المنظمات غير الحكومية والدوائر المانحة.

ويود الممثل الخاص أن يكرر تأكيد اعتقاده بأن هناك أربع بلايا أساسية، مترابطة جميعا فيما بينها برباط وثيق، لا تزال تؤثر على المجتمع الكمبودي وهي: الفقر والعنف والفساد والخروج على القانون. وسيركز الممثل الخاص في هذا التقرير على عدد من المسائل المحددة وهي: الحق في امتلاك الأراضي، والموارد الطبيعية، وتسريح القوات المسلحة، والجهاز القضائي، وأحوال السجون، وعمليات القتل التي يقوم بها الغوغاء، والانتخابات المحلية، والاتجار بالأشخاص، واللاجئون الفييتناميون، ومحكمة الخمير الحمر، والمسائل المتعلقة بالعمل.

وقد أصبح الاستيلاء على الأرض وعمليات الإخلاء غير القانونية من المشاكل الرئيسية في المجتمع الكمبودي. ويمثل عدم وجود سندات واضحة لملكية الأرض ونظام مناسب لتسجيل سندات الملكية أحد أسباب القلق الخطيرة. وقد زار الممثل الخاص قريتين في منطقة بوبيت على الحدود التايلندية/الكمبودية حيث تؤثر النزاعات على الأراضي في حياة الكثيرين وتسهم في عدم استقرار أحوالهم. وقد زادت في السنوات الأخيرة قيمة الأرض في مدينة بوبيت زيادة هائلة بسبب احتمال بناء نوادي قمار من أجل الزائرين التايلنديين. وكان ذلك سببا في كثير من حوادث الاستيلاء على الأرض وعمليات الإخلاء القسري، فضلا عن تشريد أعداد كبيرة من السكان. ويود الممثل الخاص أن يوجه الانتباه إلى الأحوال المعيشية المؤلمة التي يحياها السكان المهجرون، فضلا عن الطريقة الاحتيالية وغير القانونية التي تم بها الإخلاء.

وهناك طلب كبير على الموارد الطبيعية في كمبوديا. وتُمنح حاليا امتيازات استغلال الغابات ومناطق صيد الأسماك التجارية للشركات دون اعتبار للاستخدام التقليدي لهذه الأراضي والمياه من جانب القرويين أو للآثار السلبية لهذه الامتيازات على البيئة. وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أن الحكومة الكمبودية قد أحرزت تقدما كبيرا في إصلاح قطاع الغابات في السنوات الأخيرة، فإن الفساد لا يزال مستشريا في صناعة قطع الأشجار ويقوض

معدل نجاح الإصلاح. وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، وبينما جرى من خلال سن مراسيم فرعية تخصيص مناطق صيد تجارية لاستغلالها في الصيد على النطاق الأسري، فإن تلك المراسيم لم تنفذ بالصورة الملائمة على الصعيد المحلي، الأمر الذي أدى إلى نشوب أعمال عنف وتجاهل محنة الفقراء.

ويرحب الممثل الخاص بكون تسريح القوات المسلحة في صدر جدول أعمال الحكومة الكمبودية المتعلق بالإصلاح وفي صُلب حربها ضد الفقر. وهو يحث الحكومة وجميع شركائها على التخطيط والتنفيذ الملائمين لبرنامج تسريح شامل يستند إلى الدروس المستفادة من المشروع التجريبي. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون نزع السلاح جزءا أساسيا من عملية التسريح؛ كما ينبغي تسليم الأسلحة إلى الجيش وفهرستها وتدميرها لضمان عدم تكرار تداولها.

ويساور الممثل الخاص القلق بسبب تباطؤ تنفيذ القوانين القائمة، وتفشي الفساد والإفلات من العقاب، وعدم استقلال القضاء في كمبوديا. ولكي نطمح في أن يكون القضاء أكثر استقلالا وحيادا، لا بد من إخضاع المجلس الأعلى للقضاء لقدر كبير من الإصلاح لضمان استقلاليته ومشروعية سلطته. كما يلاحظ الممثل الخاص أن برنامج الموجهين القضائيين، الذي ينفذه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا، قد تبين أنه مفيد للغاية في تطوير الجهاز القضائي.

ولا تزال أحوال السجون تثير قلقا بالغا. ومن ذلك على وجه الخصوص أن الرعاية الصحية للنزلاء يعوقها عدم وجود ممرضين وأطباء مدربين بالشكل الملائم، وعدم كفاية الموارد والمستلزمات الطبية، ورداءة الصرف الصحي، واكتظاظ الزنزانات، بما يؤديه ذلك من تفشي الأمراض المعدية. كما يساور الممثل الخاص القلق لاستمرار انتشار الفساد في نظام السجون.

وعلى الرغم من الجهود التي تُبذل في كمبوديا من جانب الحكومة ومنظمات غير حكومية مختلفة، لا يزال الاتجار بالنساء والأطفال لاستغلالهم جنسيا أو في العمالة مدعاة لقلق بالغ. ويمثل الفقر أحد العوامل المهمة التي تجعل الكثيرين يقررون ترك بيوتهم بحثا عن عمل في حواضر كمبوديا وتايلند، شأنه في ذلك شأن الطلب الشديد على النساء والأطفال لاستخدامهم كعمال أو بغايا أو متسولين. وثمة حاجة ماسة إلى التصدي لمسألة الاتجار ومن ثم تناول جميع جوانب هذه المشكلة المثيرة للانزعاج: من فقر وعدم وجود تشريعات تحمي النساء والأطفال، وضعف الجهاز القضائي ونظام إنفاذ القانون، كما أن هناك حاجة ماسة إلى توفير مساعدة كافية للضحايا.

ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠١، هجر المئات فييت نام خوفا من الاضطهاد كما تنقل التقارير. ووافقت الحكومة الكمبودية على السماح للذين منحتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مركز اللاجئ بالبقاء في البلد بصفة مؤقتة. ويتعين على المفوضية أن تقوم، في أثناء ذلك، بالحصول على التزام من الحكومة الفييتنامية بشأن إعادة إدماج اللاجئين الفييتناميين المعنيين وسلامتهم.

ويتابع الممثل الخاص باهتمام التطورات المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة مكلفة بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت أثناء فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. ولا يزال يدعو لكي يكون العدل والكشف عن الحقيقة من الشروط المسبقة لتضميد الجراح وترسيخ دعائم السلام.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٥	٦
ثانيا – أنشطة الممثل الخاص ومصادره	٦-٢٠	٦
ألف – الزيارة الثانية إلى كمبوديا، ١٦ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١	٦-١٤	٦
باء – الزيارة الثالثة لكمبوديا، ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١٥-٢٠	٨
ثالثا – التطورات الرئيسية ومسائل حقوق الإنسان المثيرة للقلق	٢١-٧٧	٩
ألف – المسائل المتعلقة بالأراضي	٢٣-٣٩	٩
باء – تسريح القوات المسلحة	٤٠-٤٥	١٣
جيم – من ”الخروج على القانون“ إلى سيادة القانون	٤٦-٦٣	١٤
دال – الانتخابات المحلية – هل هي خطوة إضافية في سبيل ترسيخ دعائم الديمقراطية؟	٦٤-٦٧	١٧
هاء – الاتجار بالأشخاص	٦٨-٧٢	١٨
واو – طالبو اللجوء من قبيلة مونتاغنارد في فييت نام	٧٣-٧٤	١٩
زاي – المحكمة الخاصة المكلفة بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت تحت نظام كمبوتشيا الديمقراطية	٧٥-٧٦	١٩
حاء – حقوق العمل	٧٧	٢٠
رابعا – مذكرة التفاهم بين حكومة كمبوديا الملكية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٧٨-٧٩	٢٠
خامسا – التوصيات	٨٠-٩٩	٢٠

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٩٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ووفقا لما هو منصوص عليه في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٦، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تتمثل مهام الممثل الخاص فيما يلي: (أ) البقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛ (ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ (ج) مساعدة حكومة كمبوديا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢ – وهذا هو أول تقرير يقدمه الممثل الخاص إلى الجمعية العامة. وقد جرى في أعقاب الزيارة الأولى التي قام بها الممثل الخاص إلى كمبوديا إعداد تقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وتقديمه إلى لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠١ (E/CN.4/2001/103). ويرى الممثل الخاص أن رد حكومة كمبوديا على ذلك التقرير المعروض على اللجنة كان ناضجا ومسؤولا وبناء، ويمثل أساسا جيدا لمواصلة حوار مثمر بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي والممثل الخاص.

٣ – وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، اتخذت لجنة حقوق الإنسان القرار ٢٠٠١/٨٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. وطلبت في ذلك القرار إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، مساعدة حكومة كمبوديا على ضمان حماية حقوق الإنسان لجميع السكان في كمبوديا.

٤ – وسيضيف هذا التقرير إلى ما جاء في التقرير السابق الذي قدمه الممثل الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان. وسيحاول الممثل الخاص، كقاعدة عامة، تفادي تكرار ما ذكره في التقارير السابقة. ولا يزال أسلوبه ومنهجيته على حالهما دون تغيير ويتلخصان في النقاط الخمس التالية:

(أ) الاحترام الفائق للشعب الكمبودي والتعاطف الصادق معه؛

(ب) العزم على الإصغاء إلى جميع قطاعات المجتمع الكمبودي وإجراء حوار صريح ومثمر معها؛

(ج) اتباع نهج عام وشامل إزاء حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعزم على إيلاء اهتمام جاد للفقر بوصفه إحدى قضايا حقوق الإنسان الأساسية؛

(د) التأكيد على أن المسؤولية عن إعمال حقوق الإنسان في كمبوديا لا تقع على عاتق المجتمع الكمبودي والسلطات الكمبودية وحدهما بل على عاتق المجتمع الدولي أيضا؛

(هـ) اعتبار دور الممثل الخاص جزءا من مجهود جماعي. ومن ثم فهو يعتزم التعاون على نحو وثيق مع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية والحكومات ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وجميع قطاعات المجتمع الكمبودي.

٥ – ولا يزال الممثل الخاص يقدر ما تظهره السلطات الكمبودية من روح الانفتاح والتعاون.

ثانيا – أنشطة الممثل الخاص ومصادره

ألف – الزيارة الثانية إلى كمبوديا، ١٦ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١

٦ – قام الممثل الخاص بزيارته الثانية لكمبوديا في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١. وكان هدف الزيارة متابعة زيارته السابقة التي أجراها في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٠ واستكمال تقريره الأول من أجل التحضير لتقديمه إلى لجنة حقوق الإنسان.

٧ - واجتمع الممثل الخاص أثناء زيارته بجلالة الملك نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا. كما التقى بعدد من كبار ممثلي الحكومة، ومنهم وزير الخارجية والتعاون الدولي، ووزير العدل، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية المشارك، ووزير شؤون المرأة والمحاربين القدماء، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس لجنة حقوق الإنسان الكمبودية وأعضائها. كما عقد اجتماعات مع مدير الشرطة الوطنية، والمجلس الوطني الكمبودي للطفل، والمجلس الأعلى للقضاء.

٨ - وكان مصب تركيز هذه الاجتماعات يتضمن المواضيع الرئيسية الخمسة التي تناولها الممثل الخاص أثناء زيارته للبلد وهي:

(أ) القضاء على العنف؛

(ب) سيادة القانون؛

(ج) التنفيذ المحلي للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها كمبوديا؛

(د) مسائل الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) حالة النساء والأطفال.

٩ - وفضلا عن ذلك، ناقش الممثل الخاص أيضا مسألة محكمة الخمير الحمر والانتخابات المحلية المرتقبة. وناقش مع وزير الخارجية والتعاون الدولي التوقيع المنتظر على مذكرة التفاهم بين الحكومة الملكية الكمبودية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وجرى اقتراح صياغات جديدة لمذكرة التفاهم والتفاوض على تلك الصياغات (انظر الجزء الثالث أدناه)

١٠ - كما تشاور الممثل الخاص مع زعماء أحزاب سياسية مختلفة، وممثلي منظمات غير حكومية وطنية ودولية شتى، وممثلي الدوائر القانونية والجهات المانحة والأوساط الدبلوماسية. وتم خلال هذه الاجتماعات إيلاء الاهتمام لمسائل مثل الانتخابات المحلية المرتقبة، وقضايا الأراضي، ومشروع قانون الأرض، والإفلات من العقاب والفساد، وعدم استقلال القضاء، وحقوق المرأة والطفل، ومحكمة الخمير الحمر. وفضلا عن ذلك، جرى أيضا تنظيم زيارة لمركز التوثيق في كمبوديا، حيث أُطلِع الممثل الخاص على حالة جمع البيانات في المركز والتقدم المحرز في عمله.

١١ - ولكي يزداد الممثل الخاص اطلاعا على واقع حقوق الإنسان في كمبوديا، يعتزم زيارة إحدى المقاطعات في كل رحلة يقوم بها إلى البلد. ومن ثم فقد سافر الممثل الخاص في زيارته الثانية إلى مقاطعة باتامبانغ حيث اجتمع بحاكم المقاطعة، ومفوض الشرطة، والدرك، ورئيس محكمة باتامبانغ ومسؤول الادعاء الأول فيها، فضلا عن شبكة المكاتب الإقليمية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا ومنظمات غير حكومية مختلفة تعمل في المقاطعة.

١٢ - وزار الممثل الخاص، بناء على طلبه، اثنين من مراكز الاحتجاز هما: سجن بري سور في بنوم بنه، وسجن باتامبانغ. كما اجتمع مع مديري السجنين حيث أجرى معهما مناقشة بناءة ومفتوحة وصريحة بشأن الأحوال العامة في السجون الكمبودية.

١٣ - وفي سجن بري سور، طلب الممثل الخاص أن يعقد اجتماعا خاصا مع بعض أفراد حركة المناضلين الكمبوديين من أجل الحرية الذين أُلقي القبض عليهم لاتهامهم بالضلوع في أحداث ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة E/CN.4/2001/103، الفقرتين ٢٩ و ٣٠). وسُمح له على

وجه الخصوص بإجراء مقابلة خاصة مع السيد كيري كيم وعدد من كبار الشخصيات الأخرى في الحركة المذكورة. وجرت منذ زيارة الممثل الخاص محاكمة بعض الذين قُبض عليهم واشتُبه في انتمائهم إلى الحركة وصدرت أحكام ضدهم. واعترت إجراءات المحاكمة مخالفات عديدة مثل الطول المخالف للقانون لمدة الاحتجاز على ذمة المحاكمة وعدم إمكانية وصول محامي الدفاع وأفراد الأسرة إلى المتهمين. ويأمل الممثل الخاص في تفادي هذه المخالفات عند محاكمة أشخاص آخرين مشتبه في انتمائهم إلى حركة المناضلين الكمبوديين من أجل الحرية.

١٤ - وفي سجن باتامبانغ، لاحظ الممثل الخاص ضيق الحيز المتاح للنزلاء، وعدم وجود رعاية صحية ملائمة، وقرب القصّر من الكبار والنساء من الرجال، فضلا عن الافتقار الكامل إلى الموارد اللازمة لرعاية أطفال النساء المحتجزات الصغار جدا في السن.

باء - الزيارة الثالثة لكمبوديا، ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١٥ - قام الممثل الخاص بزيارته الثالثة لكمبوديا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وركزت هذه الزيارة أساسا على المسائل المتعلقة بالأرض، وتسريح القوات المسلحة، والاتجار بالأشخاص، والانتخابات المحلية، والفساد، والأوضاع الصحية في السجون، وحالة الجهاز القضائي، وحوادث القتل بواسطة الغوغاء، وتجاوزات الشرطة، وحالة طالبي اللجوء من فييت نام، ومحكمة الخمير الحمر.

١٦ - واجتمع الممثل الخاص مرة أخرى، خلال زيارته الثالثة، بجلالة الملك نورودوم سيهانوك. والتقى أيضا برئيس الوزراء، والوزير المسؤول عن مجلس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية المشارك، ووزير العدل، ووزير العمل، واللجنة التشريعية للجمعية الوطنية، ورئيس المحكمة العليا، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ومدير الشرطة الوطنية، والمدير العام للمصلحة العامة لشؤون الإدارة، ورئيس قسم السجون بالنيابة في وزارة الداخلية.

١٧ - وفضلا عن ذلك، تشاور الممثل الخاص مع زعماء المجتمع المدني، وممثلي الأوساط المانحة والدبلوماسية وممثلي وكالات الأمم المتحدة. كما اجتمع بعميد كلية الحقوق وألقى محاضرة على الطلاب في جامعة بنوم بنه.

١٨ - وقام الممثل الخاص خلال زيارته الثالثة للبلد برحلة قصيرة لمقاطعة بانتياي ميانشي حيث ركز على المسائل المتعلقة بالأرض في منطقة بويبت الواقعة على الحدود بين تايلند وكمبوديا، وعلى تفشي حالات الاتجار بالأشخاص في تلك المنطقة. وأُتيحت له فرصة زيارة قريتين تواجهان صعوبات خطيرة متصلة بالأرض، وهي مسألة ستناقش بمزيد من التفصيل في الفرع الثاني من التقرير. واجتمع أيضا بممثلي المكتب الإقليمي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا، والمنظمات غير الحكومية العاملة في بانتياي ميانشي، وحاكم المقاطعة، ورئيس مصلحة إدارة الأراضي، ومفوض الشرطة بالمقاطعة، ولجنة حقوق الطفل، فضلا عن محكمة المقاطعة. كما زار سجن المقاطعة والمركز المعني بالنساء الكمبوديات في ظروف الشدة.

١٩ - وأمضى الممثل الخاص، في أعقاب زيارته الثالثة لكمبوديا، يوما في بانكوك لكي يجتمع بأعضاء السلك الدبلوماسي العاملين في المنطقة كلها ويطلعهم على الحالة. واجتمع على وجه الخصوص بسفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وسفير النرويج. كما أجرى مشاورات مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والممثل الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وممثلي المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية.

٢٠ - وقبل الزيارة الثالثة هذه، تابع الممثل الخاص بالاهتمام اجتماعات الفريق الاستشاري التي عقدت في طوكيو في أوائل حزيران/يونيه. ويبدو أن الاجتماعات قد حققت نتائج مرضية وتتماشى مع التوصية الأولى التي وردت في التقرير الأول للممثل الخاص وهي: أن يزيد المجتمع الدولي المساعدة التي يقدمها إلى كمبوديا، وأن تُراعَى على النحو الملائم في جميع برامج المساعدة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وقد غدا واضحا في اجتماع طوكيو أن الجهات المانحة تتوق بشكل متزايد إلى أن تحقق برامج الإصلاح الحكومية نتائج ملموسة، وأن هذه النتائج هي التي ستحدد درجة الدعم مستقبلا.

ثالثا - التطورات الرئيسية ومسائل حقوق الإنسان المثيرة للقلق

٢١ - كان الممثل الخاص في زيارتيه الثانية والثالثة يتابع بعناية حدوث أي تطورات في مجال حقوق الإنسان منذ أن انتهى من إعداد تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومع ذلك، فهو يسلم بأنه لا يمكن توقع حدوث تغير كبير إلا في الأجلين المتوسط والطويل.

٢٢ - وسيركز الممثل الخاص في تقريره على عدد من المسائل المحددة. إلا أنه يود قبل أن يقوم بذلك أن يكرر تأكيد اقتناعه بأن هناك أربعة بلايا أساسية لا تزال تؤثر على المجتمع الكمبودي وهي: الفقر والعنف والفساد والخروج على القانون. وهو تحليل يبدو أن رئيس الوزراء هون سين، قد وافق عليه أثناء اجتماعه مع الممثل الخاص في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويغدو من الواضح للممثل الخاص بشكل متزايد أن هذه البلايا الأربع يرتبط بعضها ببعض برباط وثيق. ويمثل التصدي لكل بلية منها ولها جميعا أمرا حيويا لنشوء مجتمع مسالم وديمقراطي في كمبوديا تُحترم فيه حقوق الإنسان لجميع الشعوب. وينبغي التسليم بأن البلد قد أحرز في السنوات الأخيرة بعض التقدم دون شك. فمثلا، أصبحت كمبوديا اليوم أكثر تمتعا بالسلام والأمن مما كانت عليه طيلة معظم تاريخها الحديث. ومع ذلك، فإن من المقطوع به أن هناك قدرا هائلا من العمل الذي لم يُنجز بعد - ويتعين إنجازه - على يد السلطات الكمبودية والمجتمع الكمبودي لتجاوز الميراث التاريخي المأساوي للبلد. ويتعين أن يكون بوسع الكمبوديين، في هذا المسعى، الركون إلى التضامن الفعلي من قِبل المجتمع الدولي.

ألف - المسائل المتعلقة بالأراضي

١ - النزاعات على الأراضي

٢٣ - النزاع على الأراضي داء متفش في المجتمع الكمبودي. ومن ذلك على وجه الخصوص أن الاستيلاء على الأرض والإخلاء غير القانوني لها قد أصبحا من المشاكل الكبرى. ويمكن أن تُعزى هذه المشاكل في معظمها إلى عدم وجود نظام مناسب لتسجيل سندات ملكية الأراضي. والواقع أن عدم وجود مستندات صحيحة للملكية يزيد حل النزاعات تعقيدا، وهو ما يوجِد الاتجاه إلى تسوية تلك النزاعات طبقا لمعايير أخرى غير الجوانب الموضوعية للقضية. ورغم أنه جرى بذل بعض الجهود من أجل تسوية النزاعات على الأراضي، فإن الفساد والإفلات من العقاب والتخويف الذي يلجأ إليه الأشخاص ذوو النفوذ والأقوياء، ومنهم أفراد من القوات المسلحة والمسؤولين الحكوميين المحليين، كلها عوامل لا تزال تمثل عقبات جسيمة في طريق تحقيق العدل في هذا المجال.

٢٤ - وقد أصبحت تكلفة الحصول على مستندات الملكية عقبة في سبيل استصدارها في كثير من الحالات. ويلاحظ الممثل الخاص أنه بالنظر إلى أن عدم وجود هذه المستندات يزيد من تعقيد نزاعات الأراضي المحيّرة أصلا، فإن تقليل أو

إلغاء الرسوم المرتبطة باقتناء مستندات الملكية الصحيحة سيقلل كثيرا من حالات عدم التيقن التي تكتنف إجراءات حل تلك النزاعات. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يعجل مكتب سندات ملكية الأراضي بعملية منح تلك السندات.

٢٥ - وستستفيد اللجان الإقليمية والوطنية المسؤولة عن تسوية نزاعات الأراضي من تعزيز الجهاز القضائي وزيادة استقلاليته. بل إن هذه اللجان ذاتها بحاجة إلى التعزيز لكي تستطيع حل نزاعات الأراضي بصورة محايدة وتقاوم نفوذ المسؤولين العسكريين أو المسؤولين المحليين الأقوياء.

٢٦ - وسافر الممثل الخاص، أثناء زيارته الثالثة، إلى مقاطعة بانتياي ميانشي حيث دُعي إلى زيارة قريتين في منطقة بويبت الحدودية. وهي منطقة تؤثر النزاعات على الأراضي فيها، كما هو الحال في كثير من المناطق الريفية في كمبوديا، على حياة الكثيرين وتسهم في عدم استقرار أحوالهم. وقد أصبحت بويبت في السنوات الأخيرة مكانا يحظى باهتمام اقتصادي متزايد. فقد زادت قيمة الأراضي زيادة هائلة بسبب احتمال بناء نوادي قمار من أجل الزائرين التايلنديين الممنوعين من القمار في بلدهم. وقد أدى ذلك في كثير من الحالات إلى حوادث استيلاء على الأرض والإخلاء القسري لها، وزيادة تشريد سكان كان كثيرون منهم أصلا مشردين داخليا أو عائدين.

٢٧ - وتمثل إحدى القريتين اللتين زارهما الممثل الخاص مثلا صارخا على الصعوبات الهائلة التي تصادف بسبب الإخلاء القسري لقرية بكاملها. ففي قرية بسا را القريبة من الحدود في بويبت، يستوطن السكان منذ عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٩، كانت تعيش في القرية ٨١٠ أسر، يعمل كثير من أفرادها كحمَّالي بضائع على الحدود. وفي أواخر عام ١٩٩٨، أصدرت السلطات المحلية أمرا بإخلاء القرية من السكان، بدعوى أن الأرض مملوكة لاثنين من ضباط المنطقة ٥ التابعة للجيش. وبسبب احتجاج سكان القرية أُوقف أمر الإخلاء. وفي عام ١٩٩٩، استُدعي ممثلو القرية للمثول أمام المحكمة الإقليمية لبانتياي ميانشي، حيث علموا أن هناك ١٥ شخصا يزعمون أن لهم أحقية في الأرض، رغم أن واحدا منهم فقط، وهو جندي، كان يسكن الأرض فعلا. وطلب القرويون من المحكمة أن ترفض هذه الدعاوى. وأُبلغوا بعد ذلك بأنه يُدَّعى أن سندات ملكية الأرض التي في حوزة المدعين جرى الحصول عليها في عام ١٩٩٣، وأن هذه السندات قد أَذن بها شخص كان يدعي أنه رئيس الكميون. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وعندما نظم القرويون اجتماعا لمناقشة مشاكل الأرض، ألقى الجندي الذي زعم أن له أحقية في الأرض قنبلة يدوية على المجتمعين، مما أدى إلى مقتل اثنين وإصابة أربعة آخرين بجروح خطيرة. وقد أُبلغت السلطات الإقليمية بالواقعة ولكن لم يُتخذ أي إجراء ضد الجاني. وحاولت المحكمة تسوية القضية بالتصالح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ولكن القرويين رفضوا مبلغ التعويض معتبرين إياه قليلا جدا. وأمرت المحكمة حينذاك بأن تزيل ٨١٠ أسرة بيوتها من الأرض. ولم تستأنف القرية هذا الأمر لأن ممثليها قد تلقوا فيما يبدو رشوة من المدعين. وفي حزيران/يونيه، بدأ الإخلاء القسري وتم هدم المنازل على الرغم من عدم وجود أماكن أخرى مناسبة تنتقل إليها هذه الأسر. وجرى نقل نصف الأسر إلى مكان جديد يسمى أنيانغ على بعد ١٠ كيلو مترات من بويبت، وهي المنطقة التي زارها الممثل الخاص. إلا أن هذا الانتقال قد تم قبل أن تجري إزالة الألغام من الأرض على النحو المناسب وتشييد طرق مؤدية إلى المنطقة. وفضلا عن ذلك، لم يكن الماء متوافرا في المكان الجديد. ووجهت مجموعة كبيرة من المنظمات المحلية والدولية العاملة في بانتياي ميانشي، ومنها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا، رسالة إعراب عن القلق إلى السلطات الإقليمية

تحثها فيها على ضمان توافر الظروف المعيشية اللائقة في موقع إعادة التوطين. ومع ذلك، أصبح من الضروري أن تُستدعى منظمات شتى لتقديم المساعدة في إزالة الألغام من المنطقة الجديدة وتنميتها. وشاهد الممثل الخاص بنفسه استمرار عمليات إزالة الألغام في وسط قرية موبوءة بالفقر. وقد قامت إحدى المنظمات غير الحكومية بتشييد مستجمعات كبيرة لمياه الأمطار، نظرا لعدم وجود مصدر آخر للمياه في هذا الموقع الجديد. والاستخدام المعتزم للأرض في بسا را ليس واضحا؛ وقد تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا معلومات تفيد بأن السلطات تحتاج إلى الأرض لاستخدامها للأغراض العامة، بيد أن هناك تقارير أيضا تفيد بأن من المحتمل أن تستخدم في مشاريع تجارية. والأرض غير مشغولة حاليا ولم يطرأ عليها تغيير يذكر.

٢٨ - ويود الممثل الخاص أن يوجه الانتباه إلى الأوضاع المعيشية المؤلمة التي يحياها هؤلاء السكان المهجرون، فضلا عن الطريقة الاحتيالية وغير القانونية التي تم بها الإخلاء.. وتحتاج الحالة الخاصة لهذه الأسر إلى عناية فورية؛ وينبغي أن تكون مثالا على الحاجة الملحة إلى تسوية النزاعات على الأراضي بطريقة أكثر إنصافا، وإلى مستندات صحيحة تثبت ملكية الأرض، وإلى تخطيط سليم عندما لا يكون هناك مفر من التهجير.

٢٩ - والقرية الثانية التي زارها الممثل الخاص هي قرية ساماكي ميانشي. وقد استوطنت أول مجموعة من السكان تلك الأرض في عام ١٩٩٢، واستوطنت فيها مجموعة ثانية أكبر حجما في عام ١٩٩٧. وبذل القرويون جهدا كبيرا في إزالة الألغام من أرضهم وتنميتها. إلا أن السلطات المحلية قد ادعت مؤخرا أن أرض ساماكي ميانشي وثلاث قرى مجاورة، تسكن فيها ٩٠٣ أسر، مملوكة لـ ٣٤ شخصا آخرين. ومن هؤلاء الأشخاص مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، ذكر بعض منهم منذ ذلك الحين أنه لا صلة لهم بالمسألة. ويمكن أن يُستنتج من ذلك أن سندات ملكية الأراضي قد تم الحصول عليها بالتحايل. ويعيش القرويون الآن مهددين دائما بالإخلاء كما تعرض زعماء القرية للتهديد والقبض عليهم دون وجه حق. ورغم أن الأحوال المعيشية في الأرض المتنازع عليها أفضل من الظروف المعيشية لموقع التهجير المحتمل، فإن القرويين مع ذلك في حاجة إلى مساعدة. إلا أن المنظمات غير الحكومية محجمة عن تحسين حالة الأرض إلى أن يَثبُت حق القرويين في الإقامة فيها. ولا تزال هذه القضية قيد نظر المحكمة في بانتياي ميانشي. وقد طلب الممثل الخاص أن تجري محكمة المقاطعة تحقيقا جديا في قانونية المستندات التي قدمها مدعو ملكية الأرض الـ ٣٤، وإجراء زيارة ميدانية لتقييم الحالة.

٣٠ - وقد وجه الممثل الخاص انتباه رئيس الوزراء هون سين إلى حالتي القريتين الكائنتين في بوبيت أثناء اجتماعهما الذي عقد في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتابع المناقشة التي أجرياها برسالة إلى رئيس الوزراء يفصل فيها شتى جوانب هاتين الحالتين.

٣١ - ويساور الممثل الخاص القلق إزاء الاستخدام السافر للتحايل والتخويف من جانب المسؤولين المحليين وغيرهم ممن يتصرفون باسم الجيش في الحصول على مستندات ملكية الأراضي في منطقة تبلغ مساحتها نحو ١ ٢٠٠ هكتار في مقاطعة راتانكيري. وهي أرض تستوطنها أقليات من السكان الأصليين وتمارس فيها نظام الزراعة السويدية طيلة أجيال. ويُجبر أفراد من هؤلاء السكان، ومعظمهم لا يعرف القراءة أو الكتابة بلغة الخمير، على البصم بالإبهام على المستندات بدعوى أن قراهم ستجري تنميتها. وكانوا يُعطَون بدلا من ذلك بضعة غرامات من الملح ويُهدَّدون بالطرد من الأرض إذا لم يبصموا على المستندات. ولم يدركوا إلا فيما بعد أن ٩٠٠ منهم قد بصموا على طلبات

استخراج سندات ملكية وعلى اتفاقات لبيع أرضهم. ورغم وجود أدلة دامغة على حدوث مخالفات في العملية، فقد قررت المحكمة الإقليمية أن المستندات صحيحة. ويحث الممثل الخاص محكمة النقض على أن تبحث بجدية، في القضايا التي لا تزال موضع نظر، الأساليب الاحتيالية التي استخدمت لحرمان الأقليات الأصلية من مصدر رزقها.

٣٢ - ويساور الممثل الخاص بالغ القلق إزاء تعدد النزاعات على الأراضي وما يترتب عليها من توتر وصعوبات وعنف ومعاناة إنسانية. وهو يخشى من أن يصبح حدوث صراع جديد واضطرابات مدنية في كمبوديا أمرا محتملا للغاية ما لم تتصد السلطات لهذه المسائل. ويتعين إنشاء نظام لتسجيل الأراضي يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية. كما يجب تعزيز اللجان المحايدة والمستقلة المعنية بتسوية النزاعات على الأراضي وتخويلها السلطة على جميع الذين يدعون أحقيتهم في الأرض لكي تتمكن من الفصل في القضايا بنزاهة ودون أن تتعرض لنفوذ لا مبرر له من جانب شاغلي مواقع السلطة مثل أفراد القوات المسلحة أو السلطات المحلية.

٢ - الموارد الطبيعية

٣٣ - هناك طلب كبير على الموارد الطبيعية في كمبوديا. وتُمنح حاليا امتيازات استغلال الغابات ومناطق صيد الأسماك التجارية للشركات دون إيلاء الاعتبار الواجب للاستخدام التقليدي لهذه الأراضي والمياه من جانب القرويين أو للآثار السلبية لهذه الامتيازات على البيئة.

٣٤ - ويلاحظ الممثل الخاص مع الارتياح أن رئيس الوزراء هون سين يؤيد الاعتراف بأحقية السكان الأصليين في الأرض المندرجة ضمن الأملاك العامة.

٣٥ - ويرحب الممثل الخاص بصياغة قانون الغابات ويحث على أن يكون هناك اتساق وتساوق بينه وبين مشروع قانون العقارات. كما ينوه بأهمية الامتثال للقوانين البيئية من جانب القائمين بالتطوير وفي عملية منح الامتيازات.

٣٦ - ورغم أن الحكومة الكمبودية قد أحرزت في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في إصلاح قطاع الغابات، فإن الفساد لا يزال مستشريا في صناعة قطع الأشجار وهو فساد يقوض معدل نجاح الإصلاح. ويقوم الحاصلون على الامتيازات والجيش بقدر كبير من أنشطة قطع الأشجار غير القانونية.

٣٧ - وكرد فعل على مشروع قانون الغابات، يلاحظ الممثل الخاص أن المنظمات غير الحكومية قد أشادت بالحكومة لتشجيعها بشكل لا لبس فيه على الإدارة الرشيدة لغابات كمبوديا. بيد أن المنظمات غير الحكومية تحث الحكومة الكمبودية، من أجل تحقيق هذه الغاية، على إعطاء المجتمعات المحلية مزيدا من الحقوق فيما يتعلق بإدارة الموارد الحرجية ونصيبا أكبر من المزايا التي تتحقق بفضل الاستخدام الرشيد لها. والواقع أن الأمر لا يقتصر على أن المجتمعات المحلية لها احتياجاتها المتميزة فيما يتعلق بالمنتجات الحرجية، بل إنها تقوم أيضا بدور متميز في إدارة الموارد الحرجية.

٣٨ - والنزاع على مصائد الأسماك واسع الانتشار في كمبوديا وكان السبب في كثير من أعمال التخويف والعنف. وعلى أمل التخفيف من وطأة الفقر، أُعيد في بعض الحالات تخصيص مناطق تجارية لصيد الأسماك لكي يتم فيها ممارسة هذا النشاط على النطاق الأسري، وذلك من خلال سن مراسيم فرعية. بيد أنه وبالنظر إلى عدم وجود سيادة فعلية للقانون، فإن تنفيذ هذه الإصلاحات على الصعيد المحلي يمكن أن يكون مسعى محفوفا بالمخاطر ومخيبا للآمال.

٣٩ - وللتمثيل على ذلك نذكر حادثة شهدتها مقاطعة كومبونغ ثوم في آذار/مارس ٢٠٠١ حيث ذهب قرويون للصيد في بحيرة تشكل جزءا من المنطقة التي أُعيدت بمرسوم

فرعي لكي يتم الصيد فيها على النطاق الأسري. فقام الشخص الذي أُجرت له المنطقة من الباطن، مصحوبا برجال مسلحين، بمصادرة وتدمير معدات الصيد التي كانت بحوزة القرويين. وعاد القرويون فيما بعد إلى المنطقة ذاتها واتهمهم الشخص المذكور والمالك بالتعدي المخالف للقانون. ولا يزال من غير المسموح للقرويين الوصول إلى مناطق الصيد المُفرج عنها. وترى منظمات غير حكومية محلية أن ذلك يعزى بدرجة كبيرة إلى وجود التباس على الصعيد المحلي بشأن الإصلاحات وإلى القوة الجامحة للمصالح المحلية الراسخة. ويرحب الممثل الخاص بالجهد الذي بذله منتدى المنظمات غير الحكومية لتنظيم حلقة دراسية في كومبونغ ثوم في حزيران/يونيه ٢٠٠١ جمعت بين صيادين ومسؤولين محليين ووطنيين لتيسير فهم الحالة والتمكين من تنفيذ الإصلاحات بصورة سلسة. وكما هو الحال في نزاعات الأراضي، يُعتبر تعزيز الجهاز القضائي شرطا مسبقا لازما للنجاح في تنفيذ الإصلاحات على الصعيد المحلي.

باء – تسريح القوات المسلحة

٤٠ – يرحب الممثل الخاص بكون تسريح القوات المسلحة في صدر جدول أعمال الحكومة الكمبودية المتعلق بالإصلاح وفي صُلب حربها ضد الفقر. والواقع أن الحكومة تدرك أن ما يجري تخصيصه حاليا في الميزانية الوطنية للجيش لا يزال مرتفعا أكثر من اللازم ولا سبيل إلى الإبقاء عليه أو تبريره بشكل معقول في الأجواء الحالية التي يسود فيها السلام والاستقرار السياسي جميع أنحاء البلد. ولهذا فقد أُنشئ مشروع تجريبي للتسريح يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف: (أ) تقليل أفراد الجيش بمقدار ٣٠ ٠٠٠ فرد، وبالتالي تخفيض النفقات العسكرية وتوجيه وفورات هذا التخفيض إلى القطاعات الاجتماعية؛ (ب) مساعدة قدامى المحاربين في الجهود التي يبذلونها للعودة إلى الاندماج في الحياة المدنية؛ (ج) المساعدة على تكوين موارد اجتماعية واقتصادية في المناطق الريفية.

٤١ – وكان تسجيل جميع الجنود وإصدار بطاقة هوية لكل منهم خطوة أولية مهمة في هذه العملية. وقد ضمِن ذلك إمكانية التحقق بالشكل الملائم من هوية الجنود عند نقطة الخروج حتى لا يستفيد الجنود من مجموعة مكافآت التسريح أكثر من مرة. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك نسبة كبيرة بين الجنود المسجلين البالغ عددهم ١٣٠ ٠٠٠ جندي لم تعد من الأفراد العاملين في الجيش. وفي حين أنه كثيرا ما يشار إلى هؤلاء الأشخاص على أنهم ''أشباح جنود''، فإن هذا المصطلح مضلل إلى حد ما نظرا لأن الجنود موجودون بالفعل ومدرجون في كشوف مرتبات الجيش رغم أنهم لم يعودوا أفرادا عاملين في المؤسسة العسكرية. وشارك كثير من هؤلاء الجنود في البرنامج التجريبي للتسريح.

٤٢ – وقد نفذت البرنامج التجريبي للتسريح الأمانة العامة لتسريح القوات المسلحة التي أنشأت مراكز تسريح في أربع مقاطعات تجريبية بمساعدة من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وشارك في المشروع التجريبي ٥٠٠ ١ جندي. وعند نقطة الخروج، كان يُعطى كل منهم مجموعة عناصر متعلقة بإعادة الإدماج (عبارة عن مجموعة أصناف مترلية)، وجلسة تدريبية تسهل عليه إعادة الاندماج، وكان يجري فحصه طبيا ثم إعطاؤه شهادة خروج. والصعوبة الرئيسية التي كانت تصادَف في ذلك هي التأخير في الحصول على التمويل الكامل لعملية التسريح. وسيكون من المهم ضمان أن تتاح جميع الأموال اللازمة وأن تكون متوافرة قبل بدء البرنامج الكامل.

٤٣ – وفيما يتعلق بإعادة إدماج قدامى المحاربين في المجتمع المدني، لا بد من الإشارة إلى أن الأغلبية الكبيرة من الجنود

الذين جرى تسريحهم حتى الآن كانت تستوطن فعلا في المجتمعات المحلية الريفية. وقد لا ينطبق ذلك على برنامج التسريح الشامل. ومع ذلك فقد كان المحاربون القدامى يطلبون مجموعات المكافآت المتعلقة بإعادة الإدماج ويعولون عليها لتعويضهم عن الراتب العسكري الذي ظلوا يحصلون ويعتمدون عليه على مر السنين. ويشير أحد الدروس المستفادة من المشروع التجريبي إلى ضرورة أن تُحدَّد للمحاربين القدامى بوضوح مدة وشكل مجموعات المزايا التي سيحصلون عليها لمساعدتهم على إعادة الاندماج حتى تتاح لهم إمكانية اتخاذ قرارات استثمارية أفضل.

٤٤ - ويحث الممثل الخاص الحكومة وجميع شركائها على القيام على النحو الملائم بتخطيط وتنفيذ برنامج التسريح الشامل استنادا إلى الدروس المستفادة من المشروع التجريبي. ويحث المانحين على التعهد بتقديم المساعدة إلى البرنامج ويحث الذين تعهدوا بتقديمها منهم على الوفاء بتعهداتهم وعلى أن يتم ذلك في توقيت سليم. وبما أن الهدف من ذلك المسعى هو خفض الإنفاق العسكري، فينبغي إجراء عمليات تحقق لضمان أن تجد هذه التخفيضات انعكاسا لها في انخفاض عدد الجنود الذي يتحقق من خلال برنامج التسريح.

٤٥ - وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون نزع السلاح عنصرا أساسيا في عملية التسريح؛ وينبغي تسليم الأسلحة إلى المؤسسة العسكرية قبل دخول مراكز التسريح المدنية. وينبغي فهرسة تلك الأسلحة وتدميرها لضمان عدم تكرار تداولها نظرا لعدم كفاية مرافق التخزين وآليات المراقبة. وتمثل هذه الخطوة الأولية قبل تنفيذ برنامج التسريح عاملا أساسيا للنجاح في خفض عدد الأسلحة الموجودة في المجتمع والتقليل إلى أقصى حد من اعتقاد العامة أن الجنود المسرحين قد يشكلون خطرا على أمن المجتمعات المحلية.

جيم - من "الخروج على القانون" إلى سيادة القانون

١ - حالة الجهاز القضائي

٤٦ - وفقا لما ذكر في تقرير الممثل الخاص المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2001/103)، يساور الممثل القلق إزاء تباطؤ تنفيذ القوانين القائمة، وتفشي الفساد والإفلات من العقاب، وعدم استقلال الجهاز القضائي في كمبوديا. إلا أنه يشيد بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا للانتهاء من وضع مجموعة النصوص القانونية الأساسية. ويحث على سن قوانين خاصة مثل قانون الأرض، وقانون الغابات، وقانون صيد الأسماك، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية. ويهيب بالحكومة والبرلمان ضمان أن تتمشى جميع التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأن تشكل كُلاً يتسم بالاتساق والتساوق.

٤٧ - ويمثل نشر النصوص القانونية مجالا مثيرا للقلق. ورغم تسليم الممثل الخاص بالجهود المبذولة في هذا الصدد، فإنه يلاحظ أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل من حيث تعزيز فهم المواطنين لحقوقهم والتزاماتهم بموجب القانون.

٤٨ - وقد أثار الممثل الخاص في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين (E/CN.4/2001/103، الفقرة ٥٠) مسألة أمر إعادة القبض الصادر عن رئيس الوزراء في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد أحالت محكمة بنوم بنه البلدية إلى المحكمة العليا شكوى مرفوعة من الضحايا بشأن عدم دستورية أوامر إعادة إلقاء القبض. إلا أن المحكمة العليا لم تُحِل الشكوى حتى الآن إلى المجلس الدستوري، رغم أنها ملزمة بموجب القانون بأن تفعل ذلك في غضون ١٥ يوما من تلقيها للشكوى. ورغم الإعلان عن الإفراج عن ٢٤ شخصا، فإن ذلك لا يحل مشكلة عدم قانونية الأمر الأصلي. ولذا فإن الممثل الخاص يكرر وجوب

عدم تقويض سيادة القانون عند معالجة مسألة إعادة إلقاء القبض.

٤٩ - وقد أحيط الممثل الخاص علما بوجود أمثلة عديدة على أوامر وزارية تشكل تدخلا من السلطة التنفيذية، وهو ما يتنافى بوضوح مع مبدأي استقلال القضاء والفصل بين السلطات.

٥٠ - ومن الممارسات المؤسفة الأخرى ''التسويات التي تتم خارج المحاكم'' والتي يقوم فيها الجاني، لتفادي الملاحقة القضائية وبمساعدة الشرطة في الغالب، بدفع تعويض للمجني عليه.

٥١ - ولا يزال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا ينفذ برنامج الموجهين القضائيين لضمان الأداء السليم للجهاز القضائي مع صون المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويؤيد الممثل الخاص هذا المسعى الذي ثبت أنه مفيد للغاية في تطوير الجهاز القضائي. ولا يزال الجهاز القضائي يعاني من نقص القضاة ووكلاء النيابة المدربين تدريبا نظاميا، ومن عدم استقلاليته عن الفرع التنفيذي للحكومة. كما أن ما يخصص للقضاء في الميزانية غير كاف، ويدل على أن الحكومة تفتقر شيئا ما إلى الالتزام بمهمة تعزيز الجهاز القضائي. وقد اندهش الممثل الخاص كثيرا، رغم وعيه بقلة موارد الدولة، للتردي الشديد لحالة مباني المحاكم وافتقاره البالغ إلى المعدات الأساسية، وذلك على النقيض من المؤسسات الأخرى كالشرطة مثلا. ويدل ذلك أيضا على المنزلة المنخفضة التي يحتلها الجهاز القضائي في تسلسل مؤسسات الدولة.

٥٢ - وقد ذكر الممثل الخاص في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ أنه يعتقد أن هناك حاجة إلى إصلاح الجهاز القضائي من القمة إلى القاعدة. وفي القمة، يتعين إخضاع المجلس الأعلى للقضاء لقدر كبير من الإصلاح لضمان استقلاليته ومشروعية سلطته. ويتعين على وجه التحديد ضمان تدريب القضاة وحيادهم السياسي. ويلاحظ الممثل الخاص أنه لا غنى عن الإرادة السياسية لتنفيذ هذا الإصلاح وهو ما يعني بالضرورة إعادة تخصيص مصروفات الميزانية.

٥٣ - ويعتقد الممثل الخاص أن من الضروري بث دماء جديدة، في شكل محامين شباب مدربين، في الجهاز القضائي ونقابة المحامين.

٥٤ - وبالنظر إلى الاحتياجات الخاصة للقصر، يحث الممثل الخاص السلطات الكمبودية المختصة على القيام، بمساعدة من المجتمع الدولي، باعتماد وتنفيذ نظام لقضاء الأحداث يتماشى ومتطلبات حقوق الإنسان الأساسية.

٢ - أحوال السجون

٥٥ - يلاحظ الممثل الخاص أن أحوال الاحتجاز في السجون الكمبودية غير لائقة بالمرة. وقد ركز خلال زيارتيه الأخيرتين إلى البلد على الأوضاع الصحية في السجون، وعلى مشكلة الإفراط في مدة الاحتجاز على ذمة المحاكمة، ومسألة الفساد على مستويات شتى داخل نظام السجون.

٥٦ - ويمثل توفير الرعاية الصحية لنزلاء السجون مسؤولية على كل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة. ولكن هذه المسؤوليات غير محددة، مع الأسف، بصورة واضحة ولا يوجد تعاون بين الوزارتين. وتشمل العقبات المصادفة عدم وجود ممرضين وأطباء مدربين تدريبا مناسبا، وعدم كفاية الموارد والمستلزمات الطبية، وعدم الاحتفاظ على الوجه المناسب بسجلات طبية للنزلاء. وفضلا عن ذلك، تسهم رداءة الصرف الصحي واكتظاظ زنزانات السجن في انتشار الأمراض المعدية مثل السل والأمراض الجلدية. وفضلا عن ذلك، يفتقر كثير من السجون إلى الوسائل اللازمة لنقل المصابين بأمراض خطيرة إلى المستشفيات.

٥٧ - وأحيط الممثل الخاص علما، أثناء زيارته للسجن في بانتياي ميانشي، بعدم توافر المستلزمات الأساسية، كصابون غسل الملابس والنظافة الشخصية. كما لا يُسمح لنزلاء هذا السجن بمغادرة زنزاناتهم إلا لمدة ١٥ دقيقة يوميا للاستحمام أو أداء التمارين. ويعلل مدير السجن ذلك بقلة حراس السجن عن العدد الذي يكفي لحماية السجناء والسيطرة عليهم. ورغم أن الميزانية الوطنية للسجون تخصص مبلغا معينا لشراء معدات رياضية، لم يظهر في أي من السجون التي زارها الممثل الخاص حتى الآن أي دليل على وجود هذه المعدات. ومن ثم فإن هذه المخصصات موجودة على الورق فقط و لم تحوَّل فعليا إلى مديري السجون لاستخدامها في هذا الغرض. كذلك وفي حين أن هناك مخصصات في الميزانية للمرافق والبرامج التعليمية، فإن هذه المخصصات يكاد ألا يكون لها وجود فيما يبدو.

٥٨ - ولا يزال الإفراط في مدة الاحتجاز على ذمة المحاكمة يمثل مسألة خطيرة وملحة في كمبوديا. ويؤدي عدم كفاية عدد القضاة ووكلاء النيابة في بانتياي ميانشي إلى تفاقم المشكلة. وقد شعر الممثل الخاص بالارتياح لإيفاد قضاة ووكلاء نيابة إضافيين من بنوم بنه للعمل في محكمة بانتياي ميانشي.

٥٩ - ومن حيث إمكانية الوصول إلى السجناء، يشعر الممثل الخاص بالقلق إزاء الصعوبات التي يواجهها المكتب الإقليمي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا والمنظمات غير الحكومية المحلية في الجهود التي يبذلانها لرصد أحوال الاحتجاز. ويؤكد الممثل الخاص على أهمية إجراء مقابلات خاصة مع السجناء لمعرفة ما إذا كانوا قد تعرضوا لإساءة معاملة أو تعذيب من جانب مسؤولي إنفاذ القوانين في أي وقت أثناء القبض عليهم أو احتجازهم. وسيستفيد المراقبون أيضا من الوصول إلى زنزانات السجن كلا منها على حدة وإلى حجرات الاحتجاز في مراكز الشرطة.

٦٠ - ولا يزال الفساد سائدا في نظام السجون. ويود الممثل الخاص أن يوجه الانتباه إلى أن حراس السجون قد دأبوا على ابتزاز أفراد أسرة السجين الذين يأتون لزيارته. ورغم أن لوائح السجون تجيز الزيارات الأسرية في أيام معينة، فقد اشتُرط على بعض الأسر أن تدفع لحرس أو مسؤولي السجون مقابل هذه الزيارة المسموح بها قانونا. ويمثل الفساد أيضا مسألة عندما يحتاج النزلاء إلى الحصول على المكملات الغذائية، والمياه النظيفة، والرعاية الطبية، ولهذا السبب يُشترط على السجناء أو أفراد أسرهم في الأعم الأغلب من الحالات دفع نقود مقابل الحصول على هذه الموارد الأساسية.

٦١ - ولا يزال الفصل بين السجناء على النحو المناسب مسألة مثيرة للقلق الشديد لدى الممثل الخاص. وفي حين أن النساء يودعن في معظم الحالات زنزانات منفصلة عن تلك التي يودع فيها الرجال، فإنهن لا يُمنعن من الاتصال بهم خارج الزنزانات. كما أن السجناء القصَّر يوجدون في أغلب الحالات في نفس المكان مع السجناء البالغين، يستوي في ذلك الرجال والنساء، ويودع المحتجزون على ذمة المحاكمة نفس الزنزانات التي يوجد فيها سجناء محكوم عليهم. وفضلا عن ذلك، يعيش في عدة سجون أطفال صغار جدا مع أمهاتهم المحتجزات دون أن يوفر لهم غذاء أو ماء إضافي من خلال نظام السجون. ويتعين أن يعتمد هؤلاء الأطفال على المساعدة الإنسانية المقدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية وكثيرا جدا ما يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية والأدوية.

٣ - اعتداءات الشرطة وعمليات القتل بواسطة الغوغاء

٦٢ - يشيد الممثل الخاص بتعاون مصلحة الشرطة من خلال الجهود التي تبذلها للتحقيق في حالات اعتداء قام بها شرطيون. ويود أن يوجه في هذا التقرير الانتباه بصفة خاصة إلى المشاكل المتعلقة بالاعتداءات التي قامت بها شرطة الحدود في بوبيت. وفي حالة من هذا القبيل، نسوقها على سبيل المثال، عثر على رجل مقتولا في بيت نائب رئيس قوة شرطة الحدود. ويرحب الممثل الخاص بالتحقيق في هذه القضية ويدعو إلى أن تفرض وزارة الداخلية رقابة أشد على أنشطة شرطة الحدود.

٦٣ - ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق عمليات القتل بواسطة الغوغاء. وقد نقلت التقارير أن الشرطة ألقت القبض على ضحايا واحتجزتهم ثم أعادتهم إلى المكان الذي وقع فيه الحادث وأطلقت سراحهم أمام الحشود التي أوسعتهم ضربا حتى الموت على مرأى من الشرطة التي لم تحرك ساكنا. وقد بلغت هذه الحوادث في السنوات الأخيرة عددا مثيرا للانزعاج ويأمل الممثل الخاص في إيلاء العناية المناسبة لهذه الحالات للتعرف على المسؤولين وإحالتها إلى المحاكم للنظر فيها. كما يأمل في أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لمنع تكرار حدوثها.

دال - الانتخابات المحلية - هل هي خطوة إضافية في سبيل ترسيخ دعائم الديمقراطية؟

٦٤ - من المقرر أن تجري الانتخابات المحلية في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وتركز حاليا الأحزاب السياسية، واللجنة الانتخابية الوطنية، والأمم المتحدة، وكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، انتباهها على هذه العملية، التي تتوقع منها أن تكون خطوة إضافية في سبيل ترسيخ دعائم الديمقراطية. ويرحب الممثل الخاص باعتماد قوانين بشأن الانتخابات المحلية والإدارة المحلية، ولكنه يطرح بعض الأمور المثيرة للقلق فيما يتعلق بتكوين اللجنة الانتخابية الوطنية والمناخ السياسي المؤدي إلى هذه الانتخابات التي هي أول انتخابات تجرى على الصعيد المحلي.

٦٥ - والواقع أن تكوين هذه اللجنة كان يمثل مسألة مثيرة للقلق وقت كتابة هذا التقرير. فرغم أن من المتفق عليه أن تتألف تلك اللجنة من أعضاء ينتمون إلى الأحزاب المنتخبة الثلاثة، فإن حزب سام ريتزي لم يُعيَّن له ممثل فيها. وقد صوتت الجمعية الوطنية ضد التعيين ولكن الحكومة أكدت للمثل الخاص أن هذه المسألة ستطرح للتصويت مرة أخرى عما قريب. وفي الوقت نفسه، من الأمور المثيرة لبعض القلق أن اللجنة الانتخابية الوطنية تقوم بإصدار قرارات، منها مثلا ما يتعلق بتشكيل اللجان الانتخابية الإقليمية، دون الحصول على أي مساهمة من حزب سام ريتزي. وفضلا عن ذلك، هناك أمر قد يظل مثيرا للقلق وهو أن اللجنة الانتخابية الوطنية لن تكون مستقلة بالدرجة التي تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٦٦ - وفيما يتعلق بالمناخ السياسي الراهن، فإن من دواعي القلق الشديد أن المرشحين يتعرضون للاعتداءات البدنية والمضايقة والتخويف. ويشيد الممثل الخاص بالحزبين اللذين يتوليان السلطة حاليا، وهما حزب الشعب الكمبودي والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، لاتفاقهما عن طريق التفاوض على الامتناع عن جميع أعمال العنف فيما يتعلق بالانتخابات المحلية. ويأمل الممثل الخاص في أن تستفيد جميع الأحزاب الأخرى المقدمة لمرشحين من اتباع نهج في الانتخابات المحلية يخلو من العنف. بيد أن الممثل الخاص يساوره القلق إزاء مقتل عضو للمجلس المحلي لحزب سام ريتزي في مقاطعة كومبونغ سبو في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وإزاء الأثر الذي قد يتركه هذا الحادث على عملية الانتخابات. ويرحب

بالقبض على شخصين مشتبه في ارتكابها جريمة القتل. ويشيد الممثل الخاص بالحكم الذي صدر في آذار/مارس ٢٠٠١ على رئيس أحد الكميونات وثلاثة من المتواطئين معه بالسجن فترات تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة، لما قاموا به في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من إعدام أحد أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة وزوجته في مقاطعة كامبوت.

٦٧ - ومن الأمور الأخرى التي تثير قلق أوساط المنظمات غير الحكومية صعوبة استخدام وسائط الإعلام بطريقة تضمن تثقيف الناخبين بكفاءة واستقلالية. ويحث الممثل الخاص وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية على أن يكون بينها تعاون فيما تتبعه من نهج ومواطن تركيز مختلفة في نشر المعلومات المتعلقة بالناخبين ورصد الحملة الانتخابية والانتخابات ذاتها على السواء. كما يناشد المجتمع الدولي والجهات المانحة المشاركة في تمويل هذه الأنشطة.

هاء - الاتجار بالأشخاص

٦٨ - ازداد الاهتمام الدولي بالاتجار بالنساء والأطفال في السنوات الأخيرة. وفي كمبوديا ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة وشتى المنظمات غير الحكومية، لا يزال الاتجار بالنساء والأطفال لاستغلالهم جنسيا وفي العمالة يمثل مسألة مثيرة لقلق بالغ. والممثل الخاص مترعج للغاية لهذه الظاهرة، لا سيما وأن كثيرا من ضحاياها صغارٌ جدا في السن.

٦٩ - ويتزايد أكثر فأكثر عدد النساء اللائي يتركن منازلهن وقراهن في المناطق الريفية بحثا عن عمل في حواضر كمبوديا وتايلند. والفقر عامل مهم من العوامل المؤثرة على هذا القرار. كما أن الطلب الشديد على النساء والأطفال لاستخدامهم في العمالة أو البغاء أو التسول، وإغراء الثروة المتصور تحقيقها على الجانب الآخر من الحدود، قد أسهم في زيادة تدفق النساء والأطفال، الذين يتم الاتجار بكثيرين منهم أو التحايل عليهم وإجبارهم على العمل في ظروف بالغة القسوة.

٧٠ - ويحظر القانون الدستوري لكمبوديا صراحة الاتجار بالأشخاص كما أن قانون عام ١٩٩٦ المتعلق بقمع خطف الأشخاص والاتجار بهم واستغلالهم يعاقب جنائيا على هذه الأعمال. بيد أن القانون لم ينفذ بكفاءة و لم يترتب عليه أثر كبير في قمع الاتجار.

٧١ - واجتمع الممثل الخاص، أثناء زيارته لمقاطعة بانتياي ميانشي، بموظفي مركز النساء الكمبوديات في ظروف الشدة الذين يعملون جنبا إلى جنب مع النساء والأطفال ضحايا الاتجار والاغتصاب والعنف العائلي. ويتمثل النهج الذي يتَّبعُهُ هؤلاء الموظفون في إنقاذ الضحايا وتزويدهم بالمأوى والتدريب المهني فضلا عن التوجيه النفساني والمساندة. كما يقومون بإجراء تحقيقات في حالات بعينها، ويعملون على إعادة دمج النساء والأطفال في أسرهم في الحالات التي يتسنى فيها ذلك. ومن الأمور التي هالت الممثل الخاص وآلمته أن كثيرا من الضحايا كانوا صغارا جدا في السن.

٧٢ - وثمة حاجة ملحة إلى التصدي لمسألة الاتجار. ويتعين لهذا الغرض اتخاذ عدة إجراءات متزامنة. فأولا، يتعين معالجة مسألة الفقر من أجل فهم آثاره على النساء والأطفال. وثانيا، لا بد من سن تشريعات لحماية النساء والأطفال واتخاذ تدابير لتنفيذ هذه التشريعات. وثالثا، لا بد من تعزيز الجهاز القضائي ونظام إنفاذ القانون كليهما ومعالجة مشاكل إدارة العدل، مثل الفساد. وأخيرا، ثمة حاجة إلى مساعدة الضحايا بشكل مباشر عن طريق تيسير إمكانية حصولهم على المشورة القانونية والمساعدة الطبية. كما أن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هي مثار قلق خاص بالنسبة لهذه الفئة الضعيفة.

واو – طالبو اللجوء من قبيلة مونتاغنارد في فييت نام

٧٣ – منذ شباط/فبراير ٢٠٠١، عبر المئات من أقليات إثنية شتى من الهضاب الوسطى في فييت نام إلى مقاطعتي موندولكيري وراتاناكيري الكمبوديتين. وتنقل التقارير أنهم هجروا فييت نام خوفا من الاعتقال والاضطهاد. وقد شارك معظم طالبي اللجوء في المظاهرات المتعلقة بحقوق الأراضي التي اندلعت في فييت نام احتجاجا على استمرار الحكومة الفييتنامية في مصادرة الأراضي منذ نهاية الحرب في عام ١٩٧٥. ويدعي آخرون أن هجرتهم كانت بسبب الاضطهاد الديني؛ ومعظمهم ينتمي إلى كنائس بروتستانتية وهي كنائس تحظرها الحكومة. وقد أقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقعين في كلتا المقاطعتين يتم فيهما تجهيز طلبات اللجوء. وأفاد عدد من طالبي اللجوء بأن الذين جرى القبض عليهم في فييت نام ثم أفرج عنهم قد عُذبوا أثناء احتجازهم.

٧٤ – وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتفاوض مع الحكومتين الفييتنامية والكمبودية لحل المسألة. ووافقت الحكومة الكمبودية على السماح للذين منحتهم مفوضية شؤون اللاجئين مركز اللاجئ بالبقاء في البلد بصفة مؤقتة. بيد أن هناك أنباء مؤكدة تفيد بأن عددا كبيرا من الفييتناميين يجري ترحيلهم دون أن ينجحوا في الوصول إلى ممثلي مفوضية شؤون اللاجئين في المنطقة. ويتعين على المفوضية في الوقت ذاته أن تحصل على التزام من الحكومة الفييتنامية بشأن إعادة إدماج اللاجئين الفييتناميين المعنيين وسلامتهم. ويحث الممثل الخاص كلا من مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا على مواصلة رصد الحالة عن كثب وتقديم المساعدة إلى طالبي اللجوء عند الحاجة إليها. ومن المأمول فيه أن تواصل السلطات الكمبودية التصرف وفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وبخاصة الالتزام بـ ''عدم الإعادة القسرية''.

زاي – المحكمة الخاصة المكلفة بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت تحت نظام كمبوتشيا الديمقراطية

٧٥ – يتابع الممثل الخاص باهتمام التطورات المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت أثناء فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وعند كتابة هذا التقرير، كانت الجمعية الوطنية قد وافقت على مشروع القانون المتعلق بإنشاء تلك المحكمة، ولكن لم يكن قد وافق عليه مجلس الشيوخ والمجلس الدستوري. ومتى تمت الموافقة على مشروع القانون، سيلزم التصديق النهائي عليه من جانب جلالة الملك نورودوم سيهانوك.

٧٦ – وسيلزم أن تقوم حكومة كمبوديا بعد ذلك بتزويد الأمم المتحدة بترجمة رسمية للقانون لكي تبدأ بين هذين الطرفين المفاوضات المتعلقة بإنشاء المحكمة. وقد أعربت الأمم المتحدة عن الشعور بخيبة الأمل بسبب التأخيرات التي انتابت عملية إصدار القانون بواسطة الحكومة. ويحث الممثل الخاص الحكومة على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ويأمل في يستفيد البلد في نهاية المطاف من التعاون بين القضاة ووكلاء النيابة الكمبوديين والدوليين. وقد شدد رئيس الوزراء بقوة أثناء اجتماعه مع الممثل الخاص في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، على ضرورة أن تتمتع المحكمة بالاستقلالية الكاملة وأن تعمل دون أي تدخل. ولا يزال الممثل الخاص يدعو إلى أن يكون العدل والكشف عن الحقيقة من الشروط المسبقة لتضميد الجراح وترسيخ دعائم السلام.

حاء – حقوق العمل

٧٧ – السبب الحالي للقلق في مجال حقوق العمل هو الإخلال المتكرر بحق العمال في تكوين الجمعيات. وتوجد أدلة على أن عددا متزايدا من أعضاء النقابات العمالية المستقلة يتعرضون للاستهداف والفصل على يد مستخدِميهم. ويجري في حالات أخرى تخويف النقابات العمالية وممارسة نفوذ غير لائق عليها من جانب إدارة المصانع والمسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية.

رابعا– مذكرة التفاهم بين حكومة كمبوديا الملكية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٧٨ – ذكر الممثل الخاص في مداخلته أمام لجنة حقوق الإنسان في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أن حكومة كمبوديا الملكية لم توافق بعد على توقيع مذكرة التفاهم مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، رغم قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٥ والجهود الكبيرة التي يبذلها المكتب والممثل الخاص نفسه. وقال إن ذلك أمر يدعو للأسف ويسبب الشعور بخيبة الأمل. كما ذكر الممثل الخاص وقتئذ أن استمرار رفض الحكومة تجديد مذكرة التفاهم يمكن أن يفسر على أنه علامة على إحجامها عن التعاون مع المجتمع الدولي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الإساءة إلى سمعتها الدولية. وقد ذكرت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٨٢/٢٠٠١ أنها ''تلاحظ مع الأسف ما حدث من تأخير في هذه العملية حتى الآن، وتشجع حكومة كمبوديا على مواصلة تعاونها مع المكتب''.

٧٩ – ويلاحظ الممثل الخاص مع الارتياح أن رئيس الوزراء هون سين قد أكد بشكل قاطع في الاجتماع الذي عقداه في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تأييده للتوقيع على مذكرة التفاهم في أقرب فرصة. وعلى ضوء هذا التأكيد من رئيس الوزراء نفسه، يأمل الممثل الخاص في أن يجري التوقيع على المذكرة قريبا جدا وفي أن يتماشى ذلك مع اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ومع ممارسات الدول والأمم المتحدة في التعامل مع هذه المسائل. ومن الواضح أن التوقيع سيكون في مصلحة الحكومة الكمبودية وسمعتها الدولية، وسيمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا من أن يواصل، استنادا إلى أساس قانوني واضح ومتين، عمله المفيد جدا الذي يبدو أنه موضع تقدير كبير من جانب كل من الدوائر الرسمية والمجتمع المدني في كمبوديا.

خامسا – التوصيات

٨٠ – يشيد الممثل الخاص بالمجتمع الدولي لما أظهره من اهتمام ودعم أثناء الاجتماعات التي عقدها الفريق الاستشاري مؤخرا. ويحث البلدان المانحة على أن تقدم المساعدة التي تعهدت بها، ويكرر موقفه الداعي إلى وجوب مراعاة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع برامج المساعدة.

النزاعات على الأراضي

٨١ – يشكل التوصل إلى حل منصف لمسائل الأراضي أمرا أساسيا لتحول المجتمع في كمبوديا إلى مجتمع مسالم ومتوائم. ويحث الممثل الخاص السلطات الكمبودية على إنشاء نظام لتسجيل الأراضي يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية. ويوصي بأن يكون الحصول على سندات ملكية الأراضي سهلا على من لهم حق مشروع فيها، وباتخاذ تدابير للتعجيل بعملية استخراج هذه السندات.

٨٢ – ورغم أن الممثل الخاص يدرك أن هناك حالات كثيرة تماثل الحالة الراهنة التي تعيشها طائفة أونيانغ، فإنه يناشد الحكومة الكمبودية تلبية الاحتياجات الطارئة لهذه

الطائفة وضمان منع هذه الإخلاءات الاحتيالية وغير القانونية في المستقبل.

الموارد الطبيعية

٨٣ - يدعو الممثل الخاص إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. ويرحب بصياغة قانونَي الغابات ومصائد الأسماك ويحث على أن يكون هناك تساوق بين هذين القانونين ومشروع قانون الممتلكات العقارية. كما يشدد على أهمية الامتثال للقوانين البيئية في أي تخطيط للمشاريع أو منح للامتيازات.

٨٤ - ويحث الممثل الخاص حكومة كمبوديا على التصدي لاستمرار تفشي الفساد في صناعة قطع الأشجار، وعلى اتخاذ تدابير لمنع الجناة من مواصلة استغلال هذه الموارد الطبيعية.

٨٥ - ويشيد الممثل الخاص بالحكومة لما قامت به من إعادة تخصيص مناطق تجارية لصيد الأسماك لاستخدامها في الصيد على النطاق الأسري، ولكنه يوصي بإيلاء العناية لتنفيذ هذه الإصلاحات على الصعيد المحلي.

تسريح القوات المسلحة

٨٦ - في سياق يتسم بتفشي الفقر وتخصيص اعتمادات مفرطة في الميزانية للجيش، يفتح احتمال التسريح البابَ أمام نقل موارد لمجالات من قبيل الخدمات الاجتماعية والصحة العامة والتعليم. ويحث الممثل الخاص الحكومة وجميع شركائها على التخطيط والتنفيذ الملائمين لبرنامج التسريح الشامل الذي يستند إلى الدروس المستفادة من المشروع التجريبي. كما يوصي بأن تقدم الجهات المانحة في توقيت سليم المساعدة التي تعهدت بتقديمها للبرنامج.

٨٧ - ويصر الممثل الخاص على أهمية جمع الأسلحة والتخزين الآمن لها وتسجيلها وتدميرها ويحث الحكومة والبرلمان على اعتماد قانون جديد للأسلحة بأسرع ما يمكن.

استقلال القضاء

٨٨ - يوصي الممثل الخاص بأن تشرع الحكومة في إصلاح المجلس الأعلى للقضاء، ويأمل في أن يساعد هذا الإصلاح في تعزيز الجهاز القضائي وضمان استقلاليته.

٨٩ - ويحث الممثل الخاص السلطات الكمبودية المختصة على أن تقوم، بمساعدة من المجتمع الدولي، باعتماد وتنفيذ نظام لقضاء الأحداث يتماشى مع متطلبات حقوق الإنسان الأساسية.

٩٠ - ويوصي الممثل الخاص بوقف ما دُرج عليه من إصدار أوامر وزارية و ''التسويات التي تتم خارج المحاكم'' ويحث السلطة التنفيذية على الامتناع عن التدخل في شؤون القضاء.

٩١ - ويناشد الممثل الخاص الحكومة ضم محامين شباب إلى الجهاز القضائي ونقابة المحامين.

ظروف الاحتجاز

٩٢ - يرحب الممثل الخاص بروح التعاون التي أبداها مسؤولو وإدارة السجون ويلاحظ رغبتهم في تحسين ظروف الاحتجاز. كما يلاحظ، مع ذلك، أن الفساد لا يزال يشكل عقبة في سبيل تحسين نظام السجون ويوصي بأن تتخذ حكومة كمبوديا جميع التدابير المناسبة لكبح تفشي الفساد في ذلك النظام.

٩٣ - وفيما يتعلق بالرعاية الصحية في السجون، يوصي الممثل الخاص بأن تنسق وزارتا الداخلية والصحة جهودهما من أجل توفير رعاية صحية مناسبة للسجناء.

٩٤ - ويدرك الممثل الخاص أن النقص الخطير في القضاة ووكلاء النيابة في كمبوديا يؤدي إلى الإفراط في مدد الاحتجاز على ذمة المحاكمة. ولهذا فهو يحث الحكومة على زيادة ما تخصصه في الميزانية للجهاز القضائي لتخفيف بعض الضغط من على كاهل نظام العدالة الجنائية.

الشرطة وعمليات القتل بواسطة الغوغاء

٩٥ - يشيد الممثل الخاص بمصلحة الشرطة لما أعلنته من استعداد للتحقيق في حوادث العنف المرتكبة من جانب بعض الشرطيين. ويلاحظ أن عمليات القتل بواسطة الغوغاء قد زادت في السنوات الأخيرة ويناشد السلطات أن تبذل أقصى ما في وسعها لمنع تكرار هذه الحوادث.

الانتخابات المحلية

٩٦ - يدعو الممثل الخاص إلى أن تبذل اللجنة الانتخابية الوطنية، وجميع الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، المحلية منها والدولية، والمجتمع الدولي والجهات المانحة، جهودا متضافرة لضمان أن تتسم الانتخابات المحلية بالنزاهة والشفافية والخلو من العنف، ونشر معلومات للناخبين كافية وملائمة وبالشكل المناسب.

الاتجار بالأشخاص

٩٧ - يحث الممثل الخاص حكومة كمبوديا على أن تتصدى على نحو شامل لمسألة الاتجار بالأشخاص، وأن تولي في ذلك عناية خاصة لجوانب هذه المشكلة التي من قبيل الفقر الذي تعانيه النساء والأطفال وسهولة تعرضهم للاستغلال الجنسي والاستغلال لأغراض العمالة، وعدم سن وتنفيذ تشريعات لحماية النساء والأطفال، وضعف الجهاز القضائي وما ينجم عنه ذلك من تفشي الإفلات من العقاب والفساد، والحاجة إلى تقديم مساعدة طبية وقانونية مناسبة إلى ضحايا هذه الممارسة المثيرة للانزعاج.

طالبو اللجوء من قبيلة مونتاغنارد في فييت نام

٩٨ - يحث الممثل الخاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن تواصل رصد حالة طالبي اللجوء عن كثب وأن تقدم لهم المساعدة عند الاحتياج إليها. كما تحث الحكومة على مواصلة احترام التزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وبخاصة الالتزام بـ ''عدم الإعادة القسرية''.

محكمة الخمير الحمر

٩٩ - يرحب الممثل الخاص باعتماد الجمعية الوطنية تعديل مشروع القانون المتعلق بالمحكمة المقترحة، ويحث حكومة كمبوديا على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الخاصة المكلفة بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت تحت نظام كمبوتشيا الديمقراطية.